مقدمـة :

تعد عمليَّة التربية والتعليم من المهن العظيمة التي تحمل رسالة كبيرة بين يدي رجالها على اختلاف مهامهم الميدانية ، وما كان تقدم الأمم ورفعتها إلا بعد أن أعطت التربية والتعليم اهتمامها الأكبر.

ويعد النظام التعليمي العمود الفقري لأي تنمية منشودة في أي بلد من بلدان العالم فقد أنفقت الدول والحكومات دعماً سخياً على تمويل التعليم ، إلا أنه ومنذ منتصف السبعينات والثمانينات بدأت الحكومات في تخفيض نفقاتها التعليمية ، وتحاول إدارة أنظمتها التعليمية بأساليب أكثر فاعلية ، وأقل تكلفة ، ومن ثم فهناك علاقة بين التعليم والاقتصاد ، والتعليم والعمل ، والتعليم والدخل ، كما أن للتعليم دوراً في الحياة الاقتصادية وهو ما يشير إلى الاتجاه الاقتصادي للتعليم ، حيث تهتم المدرسة بتدريب التلاميذ وإعدادهم اقتصاديا ، وتكوين الوعي والاتجاهات الاقتصادية لديهم ، خصوصاً في بواكير سنوات الدراسة .

والواقع أن معظم أنظمة التعليم في العالم تواجه عجزاً في الموارد المالية ، ويعزى ذلك إلى عوامل منها : النمو السكاني السريع ، وبخاصة في دول العالم النامي ، وارتفاع تكلفة تعليم الطالب ، وسعي مؤسسات التعليم إلى تحقيق مستوى يساعد المتخرجين على المنافسة في سوق العمل العالمي . (الهلالي،٢٠٠٧ ، ١٠٨)

وتمر معظم دول العالم بأزمات اقتصادية تؤثر بشكل مباشر على تمويل التعليم الأمر الذى أدى إلى قيام العديد من الدول بتبنى سياسات تمويلية تهدف إلى تخفيف العبء الملقى على الحكومات ، ومنها مشاركة الطلاب وأولياء الأمور وبعض الهيئات ومؤسسات الإنتاج . (Holtta :55)

ومن ثم تواجه الأنظمة التعليمية في جميع الدول تحديات كبيرة تختلف حدتها مع درجة تقدم هذه الدول ، فهي أكثر حدة في الدول النامية منها في الدول المتقدمة ، ومن

أهم هذه التحديات ذلك التحدي المتمثل في توفير مصادر تمويلية كافية لتأمين التعليم المناسب لطالبيه بالكم والنوع المناسبين .

وتعد أزمة تمويل التعليم العام من أخطر وأكبر الأزمات التي تواجه التعليم ؛ ولا تبدو فقط هذه الأزمة في صعوبة الوفاء بالالتزامات المالية اللازمة لتقديم خدمات تعليمية على مستوى كمي ونوعي مناسب ، ولكن في عدم استعداد الدولة لتقديم مساعدات مناسبة للتعليم بنفس السخاء لمجالات أخرى ، وهذا يدعو إلى البحث عن مصادر تمويل أخرى بوسائل وطرق مختلفة . (هندي ، ٢٠١٠ ، ٧٢)

ولقد بدأت النظرة الحديثة للتعليم كاستثمار ، فالتعليم لم يعد مجرد خدمة يتفق عليها بقدر ما يتاح من مال بصرف النظر عن طبيعة الخدمة أكانت ضرورية أم تحسينية أم كمالية ، وإنما أصبح استثمارا بشرياً وعاملاً رئيسياً في التنمية ، ورفع معدلات الإنتاج العام في الدولة ، فهو استثمار يعود بنتائج اقتصادية تبلغ قيمتها أضعاف ما تم صرفه فيه ، لأنه يحسن قدرات الفرد ويكسبه مهارات العمل ، ويمنحه بصيرة مهنية للإبداع في العمل ، ويكيف الظروف للتغيير والتطوير في المهن والأعمال. (شعبان،٢٠١٢،٩٩)

وفي غالبية الدول العربية يعد تمويل التعليم من مسئولية الحكومات المركزية ويكاد يكون التمويل الحكومي هو المصدر الرئيس لتمويل التعليم والذي يصل الي حوالي ٩٠% من مصادر التمويل ، بينما تغطي الجزء الباقي من تمويل التعليم الرسوم الطلابية وبعض المساعدات الداخلية والخارجية المقدمة من بعض الدول والمنظمات والهيئات الدولية (Bikasc : 3) ، كما أن تمويل التعليم يمكن أن يرتكز في الدول العربية على مصدرين أساسين ، أحدهما رئيس يعتمد على التمويل الحكومي ومصاريف الطلاب والآخر فرعي ، وينقسم إلى داخلي كالتبرعات الأهلية ، والجهود الذاتية من قبل الأفراد وخارجية مثل المنح الدراسية . (أحمد ، ١٩٩٣، ١٣٩) ، (أبو عمة ، ٢٠٠٠ ، ٢٦٢)

وفي مصر يمكن إجمال مشكلات تمويل التعليم التي تواجه مدارس التعليم العام في ندرة الموارد وسوء تخصيصها وانخفاض كفاءتها ، وافتقار المدرسة لاستثمار مواردها وبالتالي ضعف القدرة على تفعيل الأنشطة المدرسية وتنويعها ، ولذا كان لزاماً على المدارس البحث عن أساليب تزيد من تمويل التعليم في بعض جوانبه لتحسين البيئة التعليمية التي تساعد على جذب الطالب بقدر أكبر عندما تتوفر وسائل الراحة والترفيه والمكان المناسب حتى يتعلم بشكل أفضل.

مشكلة الدراسة ، وأسئلتها :

إذا كانت مدارس التعليم العام تعتمد في تمويلها على التمويل الحكومي فقط كما تعتمد في تمويل أنشطتها بشكل رئيس على الميزانية المخصصة لها ، فإن أبعاد مشكلة الدراسة الحالية تظهر من واقع تمويل التعليم في دولة لديها قناعة بأهمية التعليم ورفع مستوى كفاءته ، ويزيد من مسؤولية المدارس للقيام بمهامها ، وتكثيف جهودها لزيادة مصادر تمويلها .

كما أن تزايد أعداد الملتحقين بالتعليم العام ، مع وجود زيادة في تكاليف التعليم ووجود مشكلات تتعلق بنقص الموارد المالية للإنفاق على التعليم العام ، يؤثر على جودة العملية التعليمية ونواتجها التربوية .(رفاعي،٢٠٠٥م،٤٤٤)

ولعل ذلك يتطلب البحث عن مصادر دائمة وفعالة لتمويل التعليم والإنفاق عليه نتيجة لعدة عوامل ، منها : التطور المتسارع في وسائل التعليم المستخدمة من جهة والحاجة لافتتاح مدارس حديثة من جهة أخرى ، وأيضاً الحاجة لتوفير صيانة للأجهزة والوسائل مع توفير جميع الاحتياجات الأساسية والثانوية اللازمة لذلك ، فإن ذلك يشكل تحدياً كبيراً وعائقاً أمام تحقيق المدارس أهدافها المنوطة بها ، الأمر الذي يمكن أن ينعكس سلبا على أدائها بشكل عام ، وعلى نواتجها – وهم الطلاب – بشكل خاص وهو ما يتطلب إيجاد المزيد من مصادر التمويل الذي يسير جنبا إلى جنب مع التمويل الحكومي.

ومن هذا المنطلق تحاول الدراسة الإجابة على الأسئلة التالية:

١. ما أهمية تنويع مصادر تمويل التعليم ؟
٢. ما أهم الخبرات في مجال تنويع مصادر تمويل التعليم ؟
٣. ما واقع تنويع مصادر التمويل الذاتي للمدراس الحكومية في مصر من وجهة نظر أفراد العينة ؟
٤. ما دلالة الفروق بين استجابات أفراد العينة في مدارس المرحلة الثانوية بنين ونظرائهم في مدارس البنات حول واقع تنويع مصادر التمويل الذاتي للمدارس الحكومية ؟
٥. ما المعوقات التي تحول دون تنويع مصادر التمويل الذاتي للمدارس الحكومية من وجهة نظر أفراد العينة ؟
٦. ما دلالة الفروق بين استجابات أفراد العينة في مدارس المرحلة الثانوية بنين ونظرائهم في مدارس البنات حول المعوقات التي تحول دون تنويع مصادر التمويل الذاتي للمدارس الحكومية ؟
٧. كيف يمكن تنويع مصادر التمويل الذاتي للمدارس الحكومية في مصر ؟

أهمية الدراسة :

تتمثل أهمية الدراسة فيما يأتي :

١- تنبثق أهمية الدراسة من أهمية تمويل المدارس الحكومية بشكل ذاتي ، كمساهم رئيس في تطوير المدارس ، وحل الكثير من مشكلاتها الناجمة عن قلة مزانياتها والموارد المالية الواردة إليها من الحكومة ، وتحقيق أهدافها ، وهو ما يمكن أن يسهم في تطوير العملية التعليمية بشكل عام .

٢- يمكن للدراسة – بما تقدمه من مقترحات – أن تكون منطلقا لوزارة التربية والتعليم لإعادة النظر في قراراتها ، من أجل إتاحة الحريات للمدارس في إيجاد ما تراه مناسبا

من آليات يمكن أن تسهم في تنويع مصادر تمويلها ، لزيادة مواردها المالية ، بما يخدم العملية التعليمية .

٣- يمكن أن تكون الدراسة إثراءً وإضافة للمكتبة التربوية ، ومددا للباحثين الجدد الذين قد يقومون باختيار مثل هذا الموضوع ، فيفيدون من نتائجها ، وما تقدمه من رؤية

أهداف الدراسة :

١- التعرف على أهمية تنويع مصادر تمويل التعليم .

٢- التعرف على أهم خبرات بعض الدول في مجال تنويع مصادر تمويل التعليم .

٣- التعرف على واقع تنويع مصادر التمويل الذاتي للمدراس الحكومية في مصر من وجهة نظر العينة .

٤- التعرف على دلالة الفروق بين استجابات أفراد العينة في مدارس المرحلة الثانوية بنين ونظرائهم في مدارس البنات حول واقع تنويع مصادر التمويل الذاتي للمدارس الحكومية .

٥- التعرف على المعوقات التي نحول دون تنويع مصادر التمويل الذاتي للمدارس الحكومية من وجهة نظر أفراد العينة .

٦- التعرف على دلالة الفروق بين استجابات أفراد العينة في مدارس المرحلة الثانوية بنين ونظرائهم في مدارس البنات حول المعوقات التي تحول دون تنويع مصادر التمويل الذاتي للمدارس الحكومية .

٧- تقديم مجموعة من المقترحات التي يمكن أن تسهم في تنويع مصادر التمويل الذاتي للمدارس الحكومية في مصر ، لمساعدة المدارس على تغطية عجزها المادي والإنفاق على كافة الأنشطة والممارسات فيها.

مصطلح الدراسة :

- تنويع مصادر التمويل الذاتي :

إن تمويل التعليم يعني توفير الموارد المالية اللازمة لأداء المهام التعليمة ، إذ بدون توفر الموارد التمويلية الكافية لا يمكن القيام بما هو مطلوب من التعليم القيام به سواء المرتبط منه بالجوانب الكمية للتعليم ، أو بالجوانب النوعية ، إذ أنها تتطلب إنفاقاً مالياً عليها وينبغي أن تتناسب الموارد المالية مع احتياجات التعليم . (خلف،٢٠٠٧م،ص١٧٦)

وهو مجموعة الموارد المالية المرصودة للمؤسسات التعليمية لتحقيق أهداف محددة وإدارتها بكفاءة عالية . (المالكي،٢٠١٣م،ص١١٦) ، كما يعرف بأنه مفهوم يرتبط بتحديد مصادر التمويل بمختلف أنواعها (حكومية كانت أو غير حكومية)، والعمل على تنميتها واستثمارها، وتوجيهها على النحو الأمثل الذي يمكن المؤسسات التعليمية من القيام بأدوارها تجاه الفرد والمجتمع، وتحقيق أعلى استثمار بأقل تكلفة . (حسين،٢٠١١ م، ص٢٥٣)

وعلى ذلك فإنه يقصد بتنويع مصادر التمويل الذاتي في هذه الدراسة إجرائيا ، بأنه : كل الإجراءات أو المشروعات التي يمكن أن تقوم بها المدارس بشكل ذاتي من داخلها بالإضافة إلى الاعتماد على مصادر التمويل الأخرى (الحكومية ، والقطاع الخاص) ، بهدف الحصول على موارد مالية إضافية تستطيع بها الإنفاق على كل ما هو منوط بها من أنشطة ، وتطوير في البنية التحتية ، وتجهيزات ، وتأثيث .

منهج الدراسة :

تم اختيار المنهج الوصفي المسحي ، والذي يقصد به المحاولة البحثية المنظمة لتقرير وتحليل ووصف الوضع الراهن فيما يتعلق بتنويع مصادر التمويل الذاتي للمدارس

الحكومية ، والعقبات التي تواجه هذا التمويل ، بهدف تقديم بدائل مقترحة يمكن أن تسهم في تنويع مصادر التمويل الذاتي للمدارس الحكومية في مصر .

الدراسات السابقة :

تعد الدراسات السابقة بمثابة المقدمات المنطقية لأي دراسة لاحقة في المجال البحثي الواحد، وذلك للاستفادة منها والبقاء عليها ، كما تمكننا من معرفة موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة ، والإحاطة بجوانب المشكلة ، وما يرتبط بها ، وفي هذا السياق يمكن عرض هذه المجموعة من الدراسات على النحو التالي :

أولا : الدراسات العربية :

من الدراسات الأجنبية المتعلقة بهذا الموضوع ما يلي :

١- دراسة علا (١٤٢٥هـ) : مصادر مقترحة لتمويل التعليم العالي الأهلي بالمملكة العربية السعودية :

هدفت الدراسة إلى التعرف على بعض تجارب الدول العربية والأجنبية فيما يتعلق بموضوع تمويل التعليم العالي الأهلي ، والتعرف على واقع تمويل التعليم العالي الأهلي بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر مجتمع الدراسة ، ومعرفة أبرز المعوقات التي تواجه واقع تمويل التعليم العالي الأهلي ، ومعرفة مرئيات مجتمع الدراسة تجاه المصادر الجديدة ، وقد استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي ، واعتمدت على الاستبانة التي طبقتها على عينة ممثلة بلغت (٣٠).

وقد توصلت نتائج الدراسة إلى أن حاز مصدر التمويل القائم على التبرعات والمنح المشروطة وغير المشروطة ، ومصدر التمويل القائم على الرسوم المحصلة من الطلبة ، ومصدر التمويل المستند على الاعتمادات التي تخصص من ميزانية الدولة كمصدر لتمويل الكليات الأهلية ، ومصدر التمويل القائم على ربع أملاك الكليات وما ينتج عن التصرف فيها على متوسطات ذات مستويات مرتفعة ، وحصول مصدر

التمويل القائم على الإيرادات التي ينتج عن القيام بمشروعات البحوث لجهات خارجية من قبل الكليات ، ومصدر التمويل المستند إلى القروض ، ومصدر التمويل القائم على الأوقاف ، ومصدر التمويل القائم على الوصايا على مستويات متوسطة الأهمية.

٢- دراسة العتيبي (١٤٢٥هـ) : إسهام القطاع الخاص في تمويل التعليم العام بالمملكة العربية السعودية :

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى إسهام القطاع الخاص في تمويل التعليم العام في المملكة العربية السعودية ، من وجهة نظر مسؤولي التعليم العام ، ومسؤولي القطاع الخاص في مدينة الرياض ، إضافة إلى التعرف على آراء المسؤولين في الجانبين حول المقترحات التي يمكن أن تزيد من إسهام القطاع الخاص في تمويل التعليم العام ، مع وضع تصور مقترح لتحديد صيغ وآليات إجرائية لتفعيل إسهام القطاع الخاص في تمويل التعليم العام ، واستخدم الباحث المنهج المسحي الوصفي ، واستبانة وزعت على (٣٩٢) مسئولاً من مسؤولي التعليم العام ومسؤولي القطاع الخاص خلال العام الجامعي .

وقـد أشارت نتائج الدراسة إلى أن واقع إسهام القطاع الخاص في تمويل التعليم العام ضعيف في مجمله ، وكان من أبرز المجـالات التي يسهم القطاع الخاص في تمويلها تقديم الجوائز التشجيعيـة للطلاب ، وطباعة النشرات التربوية ، وإنشاء المباني التعليمية ، وتدريب الطلاب.

٣- دراسة مجاهد (٢٠١٠م) : تطوير مصادر تمويل التعليم العام بالجمهورية اليمنية في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة :

هدفت الدراسة إلى بيان أبرز الاتجاهات العالمية المعاصرة لتمويل التعليم العام والإنفاق عليه ، وبيان الواقع الحالي لتمويل التعليم العام والإنفاق عليه باليمن ، وأهم المشكلات التي تواجهه ، وتحديد الأساليب التي يمكن من خلالها تطوير مصادر تمويل

التعليم العام باليمن ، وقد تم استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي ، من خلال الاستبانة التي تم تطبيقها على عينة من خبراء التعليم ، ومن أهم نتائج الدراسة ما يلي

- يوافق أفراد العينة على أساليب تطوير المصادر الذاتية لتمويل التعليم العام ، ويتحفظ أفراد العينة حول أساليب فرض رسوم أو غرامات على الطلاب سواء منهم المترفعين أو الراسبين والباقين للإعادة أو المخالفين، في الوقت الراهن نظراً للظروف الاقتصادية الحالية الصعبة التي تحول دون تمكن الطلاب وأسرهم من سداد مثل هذه الرسوم .
- يوافق أفراد العينة على أساليب زيادة المشاركة المجتمعية في تمويل التعليم العام، ويعتبرون ذلك واجباً وطنياً .
- يوافق أفراد العينة على أساليب زيادة المنح والقروض الأجنبية في تمويل التعليم العام، وضرورة تفعيل لجان التنسيق مع هذه المنظمات والجهات المانحة .

٤- دراسة أبو خليل (٢٠١٠م) : فاعلية الإنفاق الحكومي على التعليم قبل الجامعي في مصر وسبل ترشيده :

هدفت هذه الدراسة إلى التشخيص العلمي لمواطن القوة والضعف لواقع الإنفاق العام على التعليم ، والتعرف على مظاهر الخلل وتجلياتها وآثارها في منظومة الإنفاق العام على التعليم قبل الجامعي .

وقد تم مناقشة آثار الأزمة المالية العالية على الاقتصاد المصري ، وتداعيات ذلك على التعليم ، وتحليل هيكل الإنفاق العام للدولة وتأثيره على التعليم ، وتحليل هيكل وملامح الإنفاق الفعلي على التعليم قبل الجامعي ، وتحليل مظاهر الخلل في الإنفاق العام على التعليم قبل الجامعي ، وفي النهاية قدمت الدراسة تصورا مقترحا لفاعلية الإنفاق العام على التعليم قبل الجامعي.

٥- دراسة حسين (٢٠١١م) : التمويل الذاتي مدخلاً لدعم تمويل التعليم الجامعي الحكومي في مصر :

هدفت الدراسة إلى تحديد متطلبات وآليات التمويل الذاتي للتعليم الجامعي الحكومي في مصر، واستخدمت المنهج الوصفي ، وتناولت أبرز المتغيرات العالمية والمحلية وتأثيرها على تمويل التعليم الجامعي الحكومي بمصر، كما تناولت أسباب ضعف كفاية تمويله حاليًا، وقد أوضحت الدراسة مفهوم التمويل الذاتي ونشأته، وأسفرت عن عدة نتائج من أهمها :

- أن التعليم الجامعي الحكومي في مصر يواجه عددًا من التحديات ، وفي الوقت نفسه الأموال التي تنفق عليه غير كافية ، مما نتج عنه العديد من المشكلات التي تستلزم إيجاد مصادر تمويل جديدة.
- التمويل الذاتي من أفضل المصادر لدعم تمويل التعليم الجامعي الحكومي في الوقت الحالي، حيث يُمكن الجامعات من الحصول على موارد إضافية لها من خلال استثمار وتوظيف مواردها الذاتية أفضل استثمار ممكن، مما يسهم بدوره في تطوير وتحسين وضعها الحالي .

٦- دراسة العربي وآخرون (٢٠١١م) : مقارنة لتمويل التعليم العالي في ست دول عربية :

تناولت الدراسة تحليل سياسات التمويل للتعليم العالي في كل من مصر ، ولبنان والمغرب ، وتونس ، والأردن ، سوريا ، وقد خلصت الدراسة إلى أنه من الصعب تصنيف الدول الستة من ناحية فاعلية سياسات تمويل التعليم العالي بدقة ، وذلك لأن العملية تشتمل على عدة مستويات ولها أبعاد متعددة ولوجود عدة عوامل مؤثرة ، كما خلصت إلى تصنيف فاعلية سياسات التمويل المختلفة للتعليم العالي في الدول الست ففي سوريا ٢١% وفي مصر ٢٣% والمغرب ٢٤% ولبنان ٧% والأردن ٧٢% وتونس ٧٢% ، وتبين أن أداء الدول في سياسات تمويل التعليم لا يتأثر كثيراً لكون التعليم المقدم تعليماً حكومياً أو خاصاً.

٧- دراسة حسين (٢٠١١م) : بدائل لتمويل التعليم الجامعي الحكومي المصري في ضوء خبرات بعض الدول :

هدفت الدراسة إلى طرح بدائل لتمويل التعليم الجامعي الحكومي المصري على ضوء خبرات بعض الدول ، واستخدمت المنهج الوصفي ، وتناولت الوضع الراهن للملتحقين بالتعليم الجامعي الحكومي بمصر، وواقع تمويله ، كما تناولت اتجاهات تمويل التعليم الجامعي السائدة في العالم ، وخبرات بعض الدول في مجال تمويل التعليم الجامعي ، وأسفرت عن عدة نتائج من أهمها:

- أن التعليم الجامعي الحكومي في مصر يواجه سياسة تقليص الإنفاق، حيث أصبح التمويل محدوداً.
- أن الجامعات التي اعتمدت على التبرعات حققت تقدما كبيرا في تحقيق أهدافها، وأن استدرار واستدعاء الجهود الذاتية أمر مطلوب للجامعات.

٨- دراسة المالكي (٢٠١٣م) : بدائل تمويل التعليم العالي الحكومي في المملكة العربية السعودية :

هدفت الدراسة بشكل رئيس لإلقاء الضوء على المصادر أو البدائل المختلفة المطروحة لتمويل التعليم في المملكة العربية السعودية.

وقد خلصت الدراسة إلى أنه من الضروري الأخذ ببدائل مختلفة لتمويل الإنفاق التعليمي في المملكة ، بجانب المصدر الرئيس وهو الحكومة ، وذلك كمشاركة الأفراد في تمويل تعليمهم بالقدر الذي لا يؤثر على معدلات الالتحاق وتكافؤ الفرص، ومشاركة القطاع الخاص ممثلاً في شركاته ومؤسساته المختلفة من خلال الضرائب التشجيعية أو القروض أو الدعم والتبرع وغير ذلك ، وأخيرا من خلال الاستثمار الأمثل لكافة الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة للمؤسسات التعليمية ، كتقديم الاستشارات والبحوث المختلفة للجهات الأخرى ، أو الإفادة القصوى من المرافق والأجهزة التعليمية في الفترات المسائية والإجازات والمواسم ، وتأجير العقار غير المستثمر وخلافه.

٩- دراسة الحارثي (١٤٣٤هـ) : طرق التمويل البديلة للتعليم العالي الأهلي السعودي في ظل تحديات العولمة :

هدفت الدراسة إلى التعرف على أساليب التمويل البديلة للتعليم العالي الأهلي السعودي في ظل تحديات العولمة ، التعرف على المعوقات التي تواجه تطبيق طرق التمويل البديل ، والكشف عن دلالة الفروق الإحصائية بين متوسطات تقدير توافر طرق التمويل البديل التي تعزو للمتغيرات : الجنس والرتبة الأكاديمية والتخصص وسنوات الخبرة ، بالإضافة إلى الكشف عن دلالة الفروق الإحصائية بتقدير المعوقات التي تعزى للجنس والتخصص والرتبة الأكاديمية والخبرة ، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي المسحي ، وقد تكونت عينة الدراسة من (١٠١١) عضو هيئة تدريس بالكليات والجامعات الأهلية ، وتم اختيار (٢٦٠) منهم بالطريقة العشوائية الطبقية ، وقد أشارت نتائج الدراسة إلى :

- تصدر طريقة التمويل التي تعتمد على الخدمات الإنتاجية الذاتية بالمرتبة الأولى ثم تبعه بعد التمويل الحكومي المباشر ثم تبعه بعد التبرعات والهبات الفردية ثم بُعد الأوقاف العامة والفردية ، ثم قيام البنوك والصناديق المحلية والدولية والإقليمية بدعم التعليم العالي الأهلي .

كما بينت نتائج الدراسة إلى أن درجة توافر المعوقات الخارجية التي تواجه أساليب وطرق التمويل البديل للتعليم الأهلي العالي كانت متوسطة ، وكانت أبرز المعوقات الداخلية ضعف ضبط المدخلات التمويلية لتحقيق الأهداف المنشودة لمؤسسات التعليم العالي الأهلي ، وارتفاع تكلفة التعليم العالي الأهلي وميزانيات تشغيله ، والتوسع غير المدروس في إنشاء الجامعات والكليات الأهلية على حساب الخدمات النوعية المقدمة منها .

ثانيا: الدراسات الأجنبية :

من الدراسات الأجنبية المتعلقة بهذا الموضوع ما يلي:

١- دراسة مكتب الولايات المتحدة الأمريكية للمحاسبة العامة (٢٠٠٠م) : حيث استهدفت الأنشطة التجارية في مدارس التعليم العام في الولايات المتحدة ، من خلال التعرف على القوانين واللوائح والسياسات التي تحكمها ، وطبقت الدراسة على ١٩مدرسة ابتدائية وثانوية في سبع مناطق تعليمية في ثلاث ولايات، من خلال الزيارات الميدانية للمدارس، ومقابلات مع ممثلين عن التربية الوطنية ومنظمات الأعمال ، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة : عدم شمولية قوانين الدولة ولوائحها التي تنظم الأنشطة التجارية في مدارس التعليم العام ، وتنوع الأنشطة التي تقدمها المدارس ، وبخاصة في المدارس الثانوية ، حيث ساعدت الأنشطة المختلفة على دعم العديد من البرامج التعليمية بما فيها الرحلات الميدانية ، وحوافز الطلاب ، وتدريب المعلمين.

٢- دراسة ميرندا Mernnda (2000) : هدفت الدراسة إلى معرفة مدى مشاركة المؤسسات في التعليم وقياس نموه خلال السنوات العشر من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٠ في الولايات المتحدة الأمريكية ، وذلك من خلال استبانة وجهت إلى عينة عشوائية من المناطق بلغ عددها(١٦٤١) منطقة تعليمية تمثل ١٠% من الإجمالي المناطق التعليمية ، وقد أوضحت النتائج أنه خلال العشر سنوات موضع الدراسة توسعت مشاركة المجتمع في التعليم بشكل فعال وواضح في : أمن المدارس ، التطوير التربوي التقنية التعليمية ، تطوير المعايير المدرسية والقراءة ، السعي في ربط مخرجات التعليم بسوق العمل وتعزيز مفهوم المواطنة.

٣- دراسة كلارك Clark (2002) : وقد هدفت إلى التعرف على الأسباب التي تدفع القطاع الخاص إلى التبرع للمدارس العامة في الولايات المتحدة الأمريكية ، والتعرف على خصائص وصفات المدارس التي نجحت في جمع التبرعات ، وصمم

الباحث استبانتين ، واحدة موجهه للقطاع الخاص بهدف التعرف على الأسباب التي تدفعهم للتبرع ، والثانية موجهة للمدارس بهدف التعرف على خصائصها ، وأنواع التبرعات التي حصلت عليها، وتكونت عينـة الدراسة من (٣٠٨) مدرسة ثانوية عامة في ولاية كاليفورنيا ، و(١٥٨) منظمة ، وقد توصل الباحث إلى أن المجالات التي يفضل القطاع الخص دعمها هي : دعم البرامج الأكاديمية ، تأمين الأجهزة والمعدات تقديم المنح الدراسية ، أما بخصوص ما يتوقعه القطاع الخاص من المدارس التي يدعمها هي : أن تكون لها خطة استراتيجية ، ومهمة واضحة ، وقيادة ثابتة وقانون وتقديم تقارير مالية واضحة ، أما من وجهة نظر مسؤولي المدارس حول خصائص المدارس التي حصلت على دعم من المنظمات ، فقد كانت لها أهداف واضحة وخطة استراتيجية ، وفريق متعاون من المعلمين .

الدراسة السابقة والدراسة الحالية :

أوضحت نتائج الدراسات السابقة أن تمويل التعليم أصبح محدودا ، لما تواجهه مصر من سياسة تقليص الإنفاق ، وأنه يمكن الاستعاضة عن ذلك بفتح مجال التبرعات ، بالإضافة لاستدعاء الجهود الذاتية ، وأن هناك قصورا وخللا في تمويل التعليم على كافة المستويات ، والعديد من المشكلات التي تستلزم إيجاد مصادر تمويل جديدة ، وأن التمويل الذاتي يعد من أهم وأفضل مصادر التمويل لدعم التعليم ، بحيث يمكن توفير موارد إضافية لها من خلال استثمار وتوظيف الموارد الذاتية أفضل استثمار ممكن .

وقد أفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة أيضا في تحديد المنهجية (المنهج الوصفي) ، والأداة التي يمكن تطبيقها على أفراد العينة (الاستبانة) ، كما أفادت الدراسة من تلك النتائج في تحديد اتجاه الدراسة في هذا المجال .

وقد اختلفت الدراسة الحالية مع ما تم عرضه من دراسات سابقة من حيث اختيار العينة ، حيث تم اختيار عينة من معلمي ومعلمات المرحلة الثانوية للبنين وللبنات ، وفي العديد من محافظات مصر للتطبيق الميداني ، كما أنها اختلفت عن غيرها من

الدراسات في عرض خبرات بعض الدول في أساليب كيفية تنويع مصادر تمويل التعليم وهو ما لم تتناوله أية دراسة سابقة من قبل .

أولا : الإطار النظري للدراسة :

في هذا الإطار يتم تناول محورين ، هما : أهمية تمويل التعليم ، وخبرات في تمويل التعليم العام ، ويمكن تناولهما على النحو التالي :

١- أهمية تمويل التعليم العام :

يتزايد الاهتمام بقضية تمويل التعليم والإنفاق عليه ومدى توافر الأموال اللازمة ، حيث يعد تمويل التعليم مدخلاً بالغ الأهمية من مدخلات النظام التعليمي باعتباره من عوامل تحقيق كفاءة التعليم وتطويره ، والوفاء بمتطلباته من الموارد البشرية والمادية ، وبدون التمويل اللازم يقف التعليم عاجزاً عن أداء مهامه الأساسية ، ولذلك يقف التمويل عقبة أمام طموح الدول في تحقيق أمالها التعليمية ، فالاحتياجات المالية للتعليم لا تنتهي أبداً في ضوء أهدافنا المتجددة . (رفاعي،٢٠٠٥م،٤٤١)

ويبين ستراك أن التمويل المطلوب لإدارة النظام التعليمي جزء هام من الإنفاق العام ، ويعد متغيراً اقتصادياً حاسماً ، فإذا أتيح للإنفاق العام أن ينمو، فمن المحتمل أن تزداد كذلك الأموال التي تنفق على التعليم والعكس صحيح (ستراك ، ٢٠٠٨م ، ص٨١) ، فالإنفاق على التعليم يتزايد وتزداد أهمية التمويل نظراً لزيادة الإقبال عليه،وما يتطلب ذلك من توفير أبنية مدرسية ومعلمين وأجهزة. (العتيبي،١٤٢٥هـ،٧٧)

وتمويل التعليم والإنفاق عليه أصبح يشكل اليوم عبئا كبيرا ، وبخاصة في الدول النامية ، لحاجتهم الكبيرة لتوسع التعلم ومكافحة الأمية، ورغم كل ما أنجزته هذه البلدان إلا إنها ستظل عاجزة في ظل البني والوسائل الحالية لتعبئة الموارد الضرورية للتعليم عن الاستجابة للاحتياجات التعليمية المتوقعة في المستقبل نتيجة الطلب علي التعليم الناجمة عن زيادة معدلات النمو السكاني، وارتفاع مستوي الوعي بدور التعليم وتأثيره علي مستقبل الدول والأفراد. (العليمات ،٢٠١٠م) (نصار ١٤١٩هـ)

كما ترجـع أهمية دراسة نفقات التعليم إلى تمكين القائمين على أمر التربية والتعليم من إيجاد نوع من التناسق بين الخدمة التعليمية وغيرها من الخدمات التي تتنافس على الموارد المتاحة للدولة ، وتوزيع الموارد المتاحة توزيعاً عادلاً ومنطقياً بين المستويات التعليمية المختلفة ، والتأكد من أن الأجهزة التعليمية تحسن استغلال الموارد التي تخصص لها في الأوقات الزمنية المحددة. (العجمي،٢٠٠٨ م، ٤٨٣)

فالارتقاء بالمدارس يعني أساساً تطوير نوعية التعليم الذي يحصل عليه الطلاب وتحسين المهارات لديهم (الشبراوي ، ٢٠٠٩م ، ١٧٢)، ولكي يتحقق هذا فلابد من الوعي جيداً أن دعم الاستثمار في التعليم وتجويد مخرجاته يعني بصورة نهائية تطوير الخدمة التعليمية المقدمة للطلاب ، وإكسابهم المهارات الحياتية الجديدة ، ورفع مستوياتهم وأدائهم الدراسي، وهو الهدف الأساس الذي يؤكد عليه علم اقتصاديات التعليم . (السليمي ، ٢٠١٠م ، ١)

ولقد جاءت فكرة تغيير دور المدارس التقليدية المتبعة حاليا ، وإحلال أدوار أخرى أكثر منفعة وتأثيرا على المتعلمين ليصبحوا منتجين ومشاركين في التنمية بدلا من متلقين فقط كتجديد تربوي.

ومن هنا بدأت النظرة الحديثة للتعليم كاستثمار، فالتعليم لم يعد مجرد خدمة يتفق عليها بقدر ما يتاح من مال بصرف النظر عن طبيعة الخدمة ، سواء أكانت ضرورية أم أم كمالية ، وإنما أصبح استثماراً بشرياً وعاملاً رئيسياً في التنمية ورفع معدلات الإنتاج العام في الدولة ، فهو استثمار يعود بنتائج اقتصادية تبلغ قيمتها أضعاف ما تم صرفه فيه ، لأنه يحسن قدرات الفرد ويكسبه مهارات العمل ، ويمنحه بصيرة مهنية للإبداع في العمل ، ويكيف الظروف للتغيير والتطوير في المهن والأعمال.

وتجدر الإشارة إلى أن تحسين التعليم يتوقف على تنويع مصادر التمويل والتي يمكن قياسها وفق المعايير الآتية: (عوض الله،٢٠١٠م)

- مدى حرص المدرسة على الاستخدام الأمثل لمصادرها المالية والبشرية.

- زيادة الإنفاق على الأنشطة المدرسية.
- مدى توفر نظام فعال للتقارير المالية والمحاسبية.
- دعم المبدعين والمتميزين من خلال وضع نظام للمكافأة والاعتراف بالأداء المتميز.
- تحليل كلفة الأنشطة التعليمية وجودتها .

ومن ثم تأتي أهمية دراسة تمويل التعليم بشكل عام ، وتمويل المدارس والميزانيات المخصصة لها بسبب محدوديـة المـوارد التي تتنافس عليها جميع قطاعات الاقتصاد الوطني ، الأمر الذي يؤثر تأثيرا سلبيا على قيام المدارس بمهامها المنوطة بها بشكل أمثل يتناسب مع ما يطمح إليه منها المجتمع .

فهناك علاقة بين التعليم والاقتصاد والتعليم والعمل والتعليم والدخل،وأن للتعليم دوراً في الحياة الاقتصادية،وهذا يشير إلى أن يأخذ التعليم الاتجاه الاقتصادي،وأن تهتم المدرسة بتدريب التلاميذ وإعدادهم اقتصادياً وتكوين الوعي والاتجاهات الاقتصادية لديهم خصوصاً في بواكير سنوات الدراسة.

٢- خبرات بعض الدول في تمويل التعليم العام :

وسوف يتم – في هذا الإطار – عرض ما يخص تنويع مصادر التمويل الذاتي من خبرات بعض الدول ، وذلك على النحو التالي :

١- الخبرة الأمريكية :

يرتكز تمويل التعليم فى أمريكا على ثلاث مصادر تتمثل فى الحكومة الفيدرالية وتصل حصتها حوالى ١٢% وتكون فى شكل منح أو عقود منافسة ، وتساهم حكومات الولايات بحوالى ٢٧ % من تكلفة التعليم العالى ، بالإضافة إلى المصادر الأخرى مثل الرسوم التعليمية وغيرها من مصادر التمويل . (Kenen ,1994, 481)

كما تقوم حكومة الولاية بفرض ضرائب داخلية لصالح التعليم ، كما تقوم بفرض نسبة من ميزانية الأبحاث التى تقوم بها الجامعة لبعض الهيئات العامة كرسوم قومية لتمويل التعليم الجامعى ، على أن تستخدم هذه الرسوم فى تطوير المكتبات وإثرائها

بالكتب والمراجع والدوريات ، وتحسين الخدمات والأبحاث العلمية التى تقدمها الجامعات الأمريكية . (الذبياني ، ٢٠١١م ، ص٢٨٣)

كما يدفع الطلاب رسوما دراسية مقابل حصولهم على درجة جامعية ، وتختلف قيمتها من ولاية إلى أخرى ، حيث تقوم كل ولاية بتحديد قيمة الرسوم الطلابية بالتعليم الجامعى حسب ظروفها الاقتصادية وسياستها التعليمية والتكلفة الفعلية لكل تخصص ويختلف متوسط نصيب ما يدفعه الطالب وأسرته حسب دخلهم السنوى فى التعليم الجامعى من ولاية لأخرى . (Heller , 1997,1611)

وبالإضافة إلى ذلك يوجد قانون المنح مصدرا من المصادر الهامة فى برامج المساعدات الطلابية حيث يوفر للطالب حوالى ٢٠٠ دولار فى العام الدراسى الواحد ولمدة خمس سنوات ، يمكن أن تزداد إلى عام سادس إذا تم تقديم المبررات الكافية لذلك

كما تساهم أيضا المصادر الخاصة بنسبة كبيرة من دخل مؤسسات التعليم ، وتتمثل هذه الإسهامات فى تبرعات رجال الأعمال ، والمؤسسات الخيرية وخريجى الجامعات ، وتختلف هذه الإسهامات من ولاية لأخرى ، حيث يرتبط الدعم المالى المقدم من الأفراد والهيئات بالولاية على الحالة الاقتصادية بها ، ومدى قدرة حكومة الولاية على فرض ضرائب لصالح التعليم ، وقدرة وكفاءة الجامعات من جذب الأفراد للتبرع (Higham, 1997,2559)

فتمويل التعليم في الولايات المتحدة يعتمد على الضرائب ، حيث يعتمد الإنفاق على شئون التعليم في أمريكا على الضرائب بأنواعها المختلفة ، وبخاصة الضرائب المحلية ، ولذلك يعتبر الإنفاق على التعليم مشكلة كبيرة نظراً لاختلاف الولايات المتحدة داخل أمريكا في مستوياتها الاجتماعية والاقتصادية ، حيث تنفق الولاية على التعليم من مخصصات الضرائب بشكل أساسي ، ولذلك إذا كانت الولاية غنية وحصيلة الضرائب كبيرة يكون الإنفاق على التعليم كبير ، وساعد ذلك على تقديم خدمة تعليمية جيدة . (رفاعي،٢٠٠٨م،ص١٥٩)

كما أن انخفاض المستوى الاقتصادي في بعض المناطق يدفع بعض الولايات الأخرى لتقديم المنح للجهات والمناطق الفقيرة ، وبما يصل إلى نصف نفقات التعليم فيها للأجهزة المحلية ، بحيث تستطيع مواجهة مشكلات التعليم على المستوى المحلي بالإضافة إلى ما تقوم به الحكومة الفيدرالية من تقديم المساعدات المالية لتحقيق تكافؤ الفرص التعليمية بين الولايات.

ومع ذلك ، فالعبء الأكبر في الإنفاق على التعليم يقع على عاتق الجهات المحلية التي تقوم بدورها بفرض ضرائب للإنفاق على التعليم،أو تقديم مزايا أو إعفاءات ضريبية للأفراد والمؤسسات التي تقدم خدمات أو إعانات أو مساعدات مالية أو عينية للتعليم داخل الولاية أو المنطقة المقيم بها . (رفاعي ، ٢٠٠٨م ، ص١٦٠)

أو قيام بعض الحكومات بعمل بعض العقود بينها وبين المؤسسات التعليمية شرط حصولها على التمويل اللازم ، ومراجعة جميع عمليات الإنفاق على ضوء معايير الأداء المنصوص عليها بتلك العقود بهدف تطوير أداء تلك المؤسسات. (Hebel : 43)

كما ظهرت في أمريكا فكرة المدرسة المنتجة بمسمى "المدرسة من أجل العمل" Work School To عام ١٩٩٤م، حيث قامت الحكومة الفيدرالية بدعم هذا التوجه ماديا، وخصصت المبالغ لوضع البذرة الأولي لإقامة المدرسة من أجل العمل، وهذا النوع من المدارس يمثل توجها جديدا في التعليم الثانوي في الولايات المتحدة الأمريكية، والغالبية العظمى من المدارس بدأت بتنفيذ هذا البرنامج عام ٢٠٠٠م.

ب- الخبرة الكندية :

نفذت كندا مشروع التلمذة الصناعية والتوجه المهني والتوظيف وهو الذي يعني ببرامج التحول من الدراسة فقط للعمل أو الانتقال من الدراسة للعمل وتشمل وضع علاقة عملية واضحة للتلمذة الصناعية مع مسئولي التدريب ومساعدتهم في إيجاد الوظيفة المناسبة، وتقوم أنشطة البرنامج وزيارات ميدانية لمواقع العمل في القطاع الخاص

بالإضافة إلى إمداد هذه المدارس بالعدد والأدوات والأجهزة. (أخضر ، ٢٠١٠م ، ص١٣٣)

ج-الخبرة الألمانية :

تقوم الحكومة الألمانية أو القطاع العام بتمويل المدارس ووضع القوانين والقواعد المنظمة لكيفية استخدام المخصصات التي يلتزم بها القطاع الخاص في تمويل التدريب القائم على أساس الشركات الفرادى أو أماكن التعليم ، ويلزم القطاع الخاص نفسه بالمساهمات المالية الفعلية.

وقد اتفق أصحاب القرار (الحكومة ، أرباب العمل ، الاتحادات العمالية والمستخدمون) على أن يتم صياغة جميع عقود التدريب طبقاً لما جاء في قانون التعليم والتدريب ، وتعد مكافأة أو مرتب بمثابة جزء من عملية التفاوض السنوية (مفاوضات التعريفة العامة : التعريفة بين الاتحادات العمالية وأرباب العمل والاتحادات.

وقد ثارت في ألمانيا مناقشات واسعة بعد وضع قانون التعليم والتدريب لعام ١٩٦٩م موضع التنفيذ في الإطار التشريعي لنظام التعليم والتدريب الوطني، حول كيف يمكن ضمان التمويل اللازم للتعليم والتدريب المهني وذلك إلى جانب النظام القائم بالفعل على أساس قيام الشركات ذاتها بتحمل تكلفة التدريب، ومن الموضوعات الهامة التي كانت خلف تلك المناقشات، أن توفير أماكن للتدريب العملي (النظام المزدوج) تعتمد إلى حد كبير على رغبة كل شركة على حده وما تدره من أرباح، وأن هذا بدورة يعتمد أيضا على الإجماع الوطني لمتخذي القرارات والمواقف العام للاقتصاد.

ومن أبرز الطرق الجماعية لتمويل التعليم والتدريب في ألمانيا ما يلي: (الذبياني، ٢٠١١م ، ص٢٧٠-٢٧١)

- الصندوق الجماعي الصغير لتمويل التعليم والتدريب :

يوفر هذا الصندوق تمويلا أساسيا كافياً ، ويمكن تطبيقه باعتباره تمويلاً مساعداً يتوقف على المحددات الاقتصادية للشركات ، وتقضي القواعد المنظمة لذلك بتجنيب

٠,٢٥% من إجمالي المرتبات والأجور والمكافآت لتمويل الصندوق الصغير للتعليم والتدريب المهني ، ويتم إعفاء الشركات الصغيرة والمتوسطة من هذه القاعدة ، وتقوم الحكومة بإدارة الصندوق ، ويتم توزيع عائده تبعاً لعدد أماكن التدريب التي تقدمها كل شركة.

- التمويل الجماعي على أساس الصندوق القائم على تعريفة معينة :

يتم تمويل هذا الصندوق بمعرفة أرباب العمل ، وكذلك ما يطلق عليهم شركاء التعريفة (أرباب العمل ، الاتحادات والمستخدمون).

- الصناديق القائمة على الفروع الاقتصادية :

تقوم هذه الصناديق على أساس القطاعات والفروع ، وتقوم على إدارتها هيئات تسمى " مجالس إدارة التدريب الصناعي " ، ويعرف هذا النظام باسم نظام الجباية والمنح (Grant & Levy) ، ويقوم بإعادة سداد المبالغ التي تم جمعها على أساس المبالغ التي تم خصمها من مرتبات أو مكافآت العاملين ودفعت إلى الصندوق ، وذلك إلى الشركات والأفراد ، وهذه المبالغ يتم عادة تحصيلها بمعرفة الوكالات الحكومية ، وتتولي إدارتها وتشغيلها منظمات شبه حكومية مثل مجالس إدارة التدريب الصناعي (Industrial Training Board Itbs) وهناك عدد من دول الاتحاد الأوربي تقوم بتطبيق نظام صناديق التعليم والتدريب، وأوضحت التجربة أن تلك الصناديق ناجحة تماما .

- الصندوق الإقليمي :

تعد الصناديق الإقليمية أنظمة تمويل تقوم على أساس الدفع لأغراض محددة ، مثل تطوير وتنمية أقاليم أو فروع معينة ، وتستخدم أساسا لتطوير التعليم والتدريب في ألمانيا.

- المشاركة الحكومية المباشرة لتحسين التدريب القائم على الشركات:

توصلت الحكومة الألمانية إلى عدد كبير من الأنشطة الواسعة لتحسين الموقف وضمان مشاركة القطاعين الخاص والعام في تطوير التعليم والتدريب ، وبخاصة في أوقات الأزمات الاقتصادية .

د- الخبرة اليابانية :

تشـــارك السلطات المحليـــة (البلدية) في اليابان الحكومة المركزية فى تمويل التعليم ، وتقدم كل ســلطة محلية الدعم المادى اللازم للمؤســســات التعليمية الجامعية وذلك من خلال الضرائب ومصادر الدخل الأخرى . (بدران ، ٢٠٠١ ، ٣٢٢)

كما تلعب أيضـــاً تبرعات الأفراد والهيئات دورا أكبر فى تمويل التعليم ، كما تفرض فى اليابان رسوم دراسية كمصدر من مصادر تمويل التعليم الجامعى ما بين ١٠% - ٣٠% من نسبة الإنفاق على التعليم الجامعى .

كما تقدم أيضـــاً قروض طلابية بعد أن واجهت فرض رســـوم دراســـية على الطلاب أو زيادتها معارضـــة شـــديدة ، كنظام دعم لتمويل التعليم الجامعى وتعتمد القروض الطلابية على منح الطلبة قروضـاً ويتم اسـترداداها منهم بعد تخرجهم ، وبعد حصـولهم على دخل واسـتخدام طرق متنوعة فى عملية السـداد. (أبو عمة ، ٢٠٠٠، ٢٦٢)

وتعليقاً على ما سبق ، فإن مدارسنا تحتاج إلى تفعيل مثل هذه التجارب من خلال تحديث منظومة التعليم العام لتمكين الطلاب من المهارات والمعارف والقدرات العلمية والعملية التي تمكنهم من التعلم مدى الحياة، والمواظبة المستنيرة والدخول إلى سوق العمل الحديث ، وتبني نهج إداري حديث يتمثل في: الإدارة الذاتية للمدارس (لا مركزية التعليم) ، والتعلم للعمل (المواءمة مع سوق العمل).

ثانيا : الإطار الميداني :

يهدف الجانب الميداني من الدراسة إلى التعرف على معوقات تنويع مصادر التمويل الذاتي للمدارس الحكومية ، للمساعدة في وضع بعض المقترحات التي يمكن أن تسهم في تنويع مصادر ذلك التمويل .

أداة الدراسة :

استخدمت الدراسة أداة الاستبانة ، لتحقيق أهدافها في التعرف على واقع تنويع مصادر التمويل الذاتي للمدارس الحكومية .

صدق وثبات الأداة :

صدق الاستبانة يعني شمولها لكل العناصر التي يجب أن تدخل في التحليل من ناحية ، ووضوح فقراتها من ناحية ثانية ، بحيث تكون مفهومة لكل من يستخدمها (عبيدات واخرون، ٢٠٠٤م: ١٧٩) ، وقد تم عرض أداة الدراسة علي مجموعة من المحكمين (*) ، وذلك لمعرفة مناسبة عبارات الاستبانة ومحاورها وسلامتها لغويا ووضوحها ومناسبتها للمحاور .

والمقصود بثبات الاستبانة أيضا أنها تعطي النتائج نفسها تقريباً لو تكرر تطبيقها أكثر من مرة على نفس الأشخاص في ظروف مماثلة .(العساف، ٢٠٠٣م، ٣٦٩)

وعليه قد تم عمل اختبار للدلالة على ثبات الاستبانة بطريقة التجزئة النصفية Split – Half (السيد ،١٩٧٩،٥٢٧) ، وذلك بالتطبيق على عينة عشوائية من قيادات المدارس بلغت ١١ من القيادات في المدارس الحكومية ، وتم حساب معامل الثبات باستخدام معادلة (رولون) :

$$\text{معامل الثبات } \text{را} = ١ - \frac{\text{تباين الفروق } ع٢ق}{\text{تباين الدرجات } ع٢}$$

وبتطبيق المعادلة تبين أن معامل ثبات الاستجابات حول جميع عبارات الاستبانة رارا = ٠,٩١ ، وهي نسبة تعد مؤشرا على ثبات الأداة ، وبالتالي تم التطبيق الميداني للاستبانة على العينة الكلية للدراسة .

عينة الدراسة :

بلغت عينة الدراسة (١٠٣) من قيادات المدارس الحكومية (مديرون ووكلاء) في المرحلة الثانوية ، لما يتميز به طلابها من كثرة النشاط ، والقدرة على تحمل المسئولية أكثر من الطلاب في مرحلة التعليم الأساسي التي يغلب عليها الاهتمام بتعليم أسس القراءة والكتابة والحساب والعلوم ، بالإضافة للتنشئة الدينية .

وقد تم التطبيق في (٢٨) مدرسة من مدارس المرحلة الثانوية في ست محافظات : القاهرة ، والجيزة ، والقليوبية ، وبني سويف ، والغربية ، والمنوفية ، وذلك بطريقة عشوائية ، وذلك على النحو الذي يوضحه الجدول التالي :

جدول (١)

توزيع أفراد العينة على المحافظات والمدارس التي تم التطبيق فيها

م	المدرســـــــة	الإدارة التعليمية	المحافظة	عدد أفراد العينة
١	الشهيد عاطف السادات الثانوية بنين	حلوان	القاهرة	٤
٢	حلوان الثانوية بنين	حلوان		٤
٣	المطرية الثانوية بنين	المطرية		٤
٤	السيدة خديجة الثانوية بنات	المطرية		٤
٥	السنية الثانوية بنات	السيدة زينب		٤
٦	المنيرة الثانوية بنات	السيدة زينب		٣
٧	السعيدية الثانوية بنين	الجيزة	الجيزة	٥
٨	رفاعة الطهطاوي الثانوية بنين	بولاق الدكتور		٤
٩	صلاح سالم الثانوية بنين	العياط		٤

م	المدرســـــــة	الإدارة التعليمية	المحافظة	عدد أفراد العينة
١٠	البدرشين الثانوية بنات	البدرشين		٤
١١	الجيزة الثانوية بنات	الجيزة		٣
١٢	السلام الثانوية بنات	العياط		٢
١٣	بنها الثانوية بنين	بنها	القليوبية	٤
١٤	طوخ الثانوية بنين	طوخ		٤
١٥	شبلنجة الثانوية بنين	بنها		٤
١٦	بنها الثانوية بنات	بنها		٣
١٧	الشيماء الثانوية بنات	بنها		٣
١٨	أم المؤمنين الثانوية بنات	بنها		٣
١٩	العامرية الثانوية بنين	المحلة	الغربية	٤
٢٠	الأحمدية الثانوية بنين	طنطا		٤
٢١	الحكمة الثانوية بنات	طنطا		٤
٢٢	أبو صير الثانوية بنات	زفتى		٣
٢٣	الفشن الثانوية بنين	الفشن	بني سويف	٤
٢٤	الشهيد عبد المنعم رياض الثانوية بنين	ببا		٤
٢٥	الثانوية الجديدة بنات	بني سويف		٤
٢٦	السيدة خديجة الثانوية بنات	بني سويف		٣
٢٧	شبرا بخوم الثانوية بنين	قويسنا	المنوفية	٤
٢٨	الثانوية الجديدة بنات	شبين الكوم		٣
المجموع				١٠٣

ويبين الجدول التالي توزيع أفراد العينة حسب النوع (بنين / بنات) على النحو التالي :

جدول (٢)

توزيع أفراد العينة حسب النوع

م	المحافظة	عدد أفراد عينة في مدارس البنين	عدد أفراد عينة في مدارس البنات
١	القاهـــرة	١٢	١١
٢	الجيـــزة	١٣	٩
٣	القليوبيـــة	١٢	٩
٤	الغربيـــة	٨	٧
٥	بني سويف	٨	٧
٦	المنوفيـــة	٤	٣
المجمـــوع		٥٧	٤٦

– الأسلوب الإحصائي المستخدم :

– تم معالجة البيانات إحصائيا باستخدام النسبة المئوية لتكرارات استجابات أفراد العينة حول واقع تنويع مصادر التمويل الذاتي لمدارسهم .

– **الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة :**

تم معالجة البيانات إحصائيا بأسلوبين :

- النسبة المئوية .

- الطريقة المختصرة لحساب كا٢ في حالة التعرف على إذا ما كانت الفروق بين استجابات المعلمين والمعلمات واستجابات غيرهم من طلاب المدارس العادية دالة إحصائيا أو غير دالة ، وذلك بتطبيق المعادلة : (السيد، ١٩٧٩، ٥٢٧)

$$\text{كا}٢ = \frac{(\text{ت}\ ١ - \text{ت}\ ٢)٢}{\text{ت}١ + \text{ت}٢}$$

حيث ت ١ = التكرار الأول ، ت ٢ = التكرار الثاني ، وسوف يتم الكشف عن مستوى دلالة كا٢ في الجداول الإحصائية عند درجة الحرية = عدد البدائل –١ ، أي أن درجة الحرية التي سوف يتم الكشف عن قيمة كا٢ عندها لمعرفة ما إذا كانت دالة أو غير دالة سوف تساوي ٢ – ١ = ١ .

– تحليل وتفسير نتائج الدراسة :

أوضحت نتائج الدراسة الميدانية واقع تنويع مصادر التمويل الذاتي للمدارس الحكومية في مصر ، ويمكن عرض هذه النتائج – على ضوء ما طرحته أسئلة الدراسة – على النحو التالي :

١– واقع تنويع مصادر التمويل الذاتي للمدارس الحكومية في مصر من وجهة نظر أفراد العينة :

تبين من تحليل البيانات أن هناك قصورا شديدا فيما تقوم به المدارس لتنويع مصادر تمويلها بشكل ذاتي ، وهو ما يدل على أن المدارس ليس لديها القدرة الكافية على تنويع مصادر تمويلها بشكل ذاتي ، وهو ما توضحه استجابات أفراد العينة في الجدول التالي :

جدول (٣)

مصادر التمويل الذاتي التي تقوم بها المدارس الحكومية

م	العبـــــــــارة	نعم		أحيانا		لا	
		ك	%	ك	%	ك	%
١	حصيلة مصروفات الطلاب	٧٣	٧١	٢٨	٢٧	٢	٢
٢	حصيلة البيع من خلال المقصف المدرسي	٤٦	٤٥	٢٣	٢٢	٣٤	٣٣
٣	الدروس المسائية لفصول التقوية للطلاب	٣٧	٣٦	١٩	١٨	٤٧	٤٦
٤	تأجير بعض مرافق المدرسة بعد انتهاء اليوم الدراسي	١٤	١٣	١٣	١٣	٧٦	٧٤
٥	بيع المنتجات التي يقوم بها الطلاب في بعض الأنشطة	١١	١١	٨	٨	٨٤	٨١
٦	تشجيع أولياء الأمور على التبرع للمدرسة	٨	٨	٦	٦	٨٩	٨٦
٧	إقامة مشاريع خدمية لصالح المجتمع المحلي بمقابل مادي	٥	٥	١٢	١٢	٨٦	٨٣
٨	عمل اشتراكات بمقابل لموقع خاص بالمدرسة على الإنترنت يقدم العديد من الخدمات والاستشارات التعليمية	١	١	٢	٢	١٠٠	٩٧
٩	تحصيل رسوم تذاكر لحضور المناسبات داخل المدارس	١	١	٠	٠	١٠٢	٩٩
١٠	عمل اشتراكات في مكتبة المدرسة بمقابل مادي	٠	٠	١	١	١٠٢	٩٩
١١	استخدام أغلفة الكتب المدرسية للإعلانات كمصدر مساند للتمويل	٠	٠	٠	٠	١٠٣	١٠٠

م	العبـــــــــارة	نعم		أحيانا		لا	
		ك	%	ك	%	ك	%
١٢	إقامة معرض كتاب	٠	٠	٠	٠	١٠٣	١٠٠
المجمـــــــوع		١٩٦	١٦	١١٢	٩	٩٢٨	٧٥

يمكن قراءة وتفسير بيانات الجدول السابق على النحو التالي :

- أن (حصيلة مصروفات الطلاب) تعد أكثر مصادر التمويل الذاتي للمدارس ، على الرغم من أن المدرسة تكون ملزمة بتوريد نسبة معينة من تلك الحصيلة للدولة ، أي أن المدرسة لا تستفيد بكامل المصروفات في الإنفاق على تحسين وتطوير العملية التعليمية وأنشطتها وبنيتها التحتية ، ولعل ارتفاع نسبة هذا المصدر عن غيره قد ترجع إلى أنه يمثل المصدر الوحيد المضمون أن تحصل عليه المدارس بشكل روتيني ، ودون أي مجهود .
- على الرغم من أن (حصيلة البيع من خلال المقصف المدرسي) تأتي في الترتيب الثاني من بين مصادر التمويل الذاتي للمدارس بناء على استجابات أفراد العينة ، إلا أن النتيجة توضح أن هناك العديد من المدارس الحكومية لا تمتلك حتى المقصف الذي يمكن أن يلبي بعضا من احتياجات الطلاب أثناء فترة (الفسحة) في منتصف اليوم الدراسي .
- تعد (الدروس المسائية لفصول التقوية للطلاب) ثالث مصادر التمويل الذاتي للمدارس التي خضعت لتطبيق أداة الدراسة فيها ، وقد انحصرت نسبة هذا المصدر في مدارس بعض الأقاليم ، ولعل هذا يمكن تفسيره بأن الغالبية من المدارس لا تستطيع عمل فصول تقوية لطلابها نظرا لأن بها فترة ثانية ، وربما فترة ثالثة ، الأمر الذي يفقد تلك المدارس مصدرا من أهم مصادر تمويلها ذاتيا .

- تقوم بعض المدارس إلى (تأجير بعض مرافق المدرسة بعد انتهاء اليوم الدراسي) لتنمية مواردها بشكل ذاتي ، وإن كانت نسبة هذا المصدر ضعيفة ، فإن ذلك قد يرجع إلى أنه لا تتوافر لدى الغالبية من المدارس المرافق التي يمكن تأجيرها ، كالملاعب والمسارح وقاعات للمؤتمرات والندوات والتصوير أو الرسم . (للمزيد حول الاستفادة من المباني المدرسية راجع : الزنفلي ، ٢٠٠٩)
- تضطر بعض المدارس إلى (بيع المنتجات التي يقوم بها الطلاب في بعض الأنشطة سواء أكانت منتجات غذائية أو منتجات فنية ، وإن كان ذلك بنسبة ضعيفة للغاية ، نظرا لقلة توافر ذلك في الغالبية من المدارس محل الدراسة ، وهو ما يعد دليلا على ضعف إمكانيات المدارس المادية ، مما لا يؤهلها للقيام بأنشطة يمكنها من تنمية مواردها المالية ، وهو ما يتناسب مع فكرة المدرسة المنتجة . (حول فكرة المدرسة المنتجة راجع : سعد الدين ، ٢٠٠٥ ، ٧٧٦)
- يعد (تشجيع أولياء الأمور على التبرع للمدرسة) أحد مصادر التمويل الذاتي التي تلجأ إليها القلة القليلة من المدارس ، وإن كانت نسبة اللجوء لذلك كان بنسبة ضعيفة للغاية ، فإن السبب في ذلك قد يرجع إلى عدم السماح للمدارس بقول تبرعات من أولياء الأمور بشكل رسمي ، وإن كانت بعض المدارس تلجأ لهذا الأمر ببعض من أشكال التحايل .
- هناك القليل جدا من المدارس الحكومية يلجأ إلى (إقامة مشاريع خدمية لصالح المجتمع المحلي بمقابل مادي) ، ولعل ضعف نسبة اللجوء لذلك قد يعود لأحد أمرين أو لكليهما معا ، أن تكون إمكانيات المدارس فقيرة ولا تسمح لها بإقامة مشاريع لخدمة المجتمع المحلي ، أو أن القائمين على المدارس ليس لديهم وعي بدورهم ودور مدارسهم في خدمة المجتمع ، مما يفقد المدارس القدرة على التواصل مع المجتمع . (حول فكرة المشاركة راجع : فضل الله،٢٠٠٩ م، ٢٦٥) ، (الحارثي وأمبوسعيدي، ٢٠١٠م، ٤٢-٤٣)

- مدرسة واحدة فقط من بين المدارس تستطيع (عمل اشتراكات بمقابل للموقع خاص بالمدرسة على الإنترنت يقدم العديد من الخدمات والاستشارات التعليمية) ، (تحصيل رسوم تذاكر لحضور المناسبات داخل المدارس) ، وهذه المدرسة كانت من بين المدارس التي جرت عليها الدراسة في القاهرة ، ولعل ذلك يمكن تفسيره بأن هذه المدرسة تمتلك الإمكانيات التي تؤهلها لعمل موقع إلكتروني ، وعمل أنشطة فنية ورياضية قادرة على جذب أولياء الأمور والعديد من الأسر في المجنمع لحضور مثل تلك الفعاليات التي تقيمها .
- لم تؤكد مدرسة واحدة (عمل اشتراكات في مكتبة المدرسة بمقابل مادي) (استخدام أغلفة الكتب المدرسية للإعلانات كمصدر مساند للتمويل) ، (إقامة معرض كتاب) كمصادر لزيادة مواردها المالية ، وقد يكون ذلك بسبب أن معظم الكتب في المكتبات المدرسية إنما تخدم العملية التعليمية أكثر من خدمتها للعمل البحثي الذي يمكن أن يشجع على الاشتراك في مكتبات المدارس ، بالإضافة إاى أن المدارس لا تستطيع استغلال حقوق الملكية الفكرية بوضع إعلانات على أغلفة الكتب التي تتبع وزارة التربية والتعليم ، أما السبب في عدم إقامة معارض كتب في المدارس ، فقد يرجع إلى ما يمكن أن يحتاجه ذلك من ميزانيات وتجهيزات كبيرة لا تستطيع المدارس القيام بها .

٢- دلالة الفروق بين استجابات أفراد العينة في مدارس المرحلة الثانوية بنين ونظرائهم في مدارس البنات حول واقع تنويع مصادر التمويل الذاتي للمدارس الحكومية :

تبين من تحليل البيانات أن الفروق بين استجابات أفراد العينة في مدارس المرحلة الثانوية بنين ونظرائهم في مدارس البنات حول واقع تنويع مصادر التمويل الذاتي للمدارس الحكومية غير دالة إحصائيا ، وهو ما توضحه استجابات أفراد العينة في الجدول التالي :

جدول (٤)

دلالة الفروق بين استجابات أفراد العينة في مدارس المرحلة الثانوية بنين ونظرائهم في مدارس البنات حول واقع تنويع مصادر التمويل الذاتي للمدارس الحكومية

م	العبـــــــارة	مدارس البنين		مدارس البنات		كا٢	مستوى الدلالة	دال / غير دال
		ك	%	ك	%			
١	حصيلة مصروفات الطلاب	٤١	٧١,٩	٣٢	٦٩,٦	٠,٠٣٧٣	٠,٩٠	غير دالة
٢	حصيلة البيع من خلال المقصف المدرسي	٢٥	٤٣,٩	٢١	٤٥,٧	٠,٠٣٦١	٠,٩٠	غير دالة
٣	الدروس المسائية لفصول التقوية للطلاب	٢١	٣٦,٨	١٦	٣٤,٨	٠,٠٥٥٨	٠,٩٠	غير دالة
٤	تأجير بعض مرافق المدرسة بعد انتهاء اليوم الدراسي	٩	١٥,٨	٥	١٠,٩	٠,٨٩٩٢	٠,٥٠	غير دالة
٥	بيع المنتجات التي يقوم بها الطلاب في بعض الأنشطة	٣	٥,٣	٨	١٧.٤	٦,٤٤٩٧	٠,٠٢	دالة
٦	تشجيع أولياء الأمور على التبرع للمدرسة	٥	٨,٨	٣	٦,٥	٠,٣٤٥٧	٠,٧٠	غير دالة
٧	إقامة مشاريع خدمية لصالح المجتمع المحلي بمقابل مادي	١	١,٨	٤	٨,٧	٠,٥٣٤٢	٠,٠٥	دالة
٨	عمل اشتراكات بمقابل لموقع خاص بالمدرسة على الإنترنت يقدم العديد من الخدمات والاستشارات التعليمية	١	١,٨	٠	٠	١,٨٠٠٠	٠,٢٠	دالة
٩	تحصيل رسوم مقابل حضور المناسبات والأنشطة الطلابية داخل المدارس	١	١,٨	٠	٠	١,٨٠٠٠	٠,٢٠	دالة

م	العبـــــــــارة	مدارس البنين		مدارس البنات		كا٢	مستوى الدلالة	دال / غير دال
		ك	%	ك	%			
١٠	عمل اشتراكات في مكتبة المدرسة بمقابل مادي	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
١١	استخدام أغلفة الكتب المدرسية للإعلانات كمصدر مساند للتمويل	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
١٢	إقامة معرض كتاب	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
	المجموع	١١٥	١٦,٨	٨١	١٤,٧	٠,١٤٠٠	٠,٨٠	غير دالة

يمكن الخروج من الجدول السابق بالنتائج التالية :

- أن هناك فروقا ذات دلالة إحصائية بين استجابات أفراد العينة من معلمي ومعلمات مدارس البنين ونظرائهم من مدارس البنات حول (بيع المنتجات التي يقوم بها الطلاب في بعض الأنشطة) لصالح أفراد العينة في مدارس البنات ، وقد يكون ذلك راجعا إلى أن الطالبات يمكن أن يقمن بعمل العديد من الأنشطة التي يمكنها أن تدر عائدا على مدارسهن ، مثل : أعمال التريكو ، والتطريز ، وعمل لوحات بالرسم على القماش والخشب والزجاج ، والتفصيل ، وأعمال الخزف ، بالإضافة إلى العديم من الأعمال التي يمكنهن القيان بها في مجال الأغذية ، مثل : المربى ، والجبن ، والمخللات ، وإعداد وجبات خفيفة (سندوتشات) لبيعها في المقصف المدرسي ... إلخ ، ولعل مثل هذه الأنشطة لا تتوافر بنفس القدر لدى الطلاب .

وقد يتوافق مع هذه النتيجة (إقامة مشاريع خدمية لصالح المجتمع المحلي بمقابل مادي) الذي جاء لصالح أفراد العينة في مدارس البنات أيضا .

- أن هناك فروقا ذات دلالة إحصائية بين استجابات أفراد العينة من معلمي ومعلمات مدارس البنين ونظرائهم من مدارس البنات حول (عمل اشتراكات بمقابل لموقع

خاص بالمدرسة على الإنترنت يقدم العديد من الخدمات والاستشارات العلمية) ، وكذلك (تحصيل رسوم مقابل حضور المناسبات والأنشطة الطلابية داخل المدارس) لصالح أفراد العينة في مدارس البنين ، ولعل هذه الفروق قد تكون غير حقيقية ، حيث لم يختر هذين المصدرين للتمويل سوى مفردة واحدة من أفراد العينة في مدارس البنين ، دون أن يختارهما أيا من أفراد العينة في مدارس البنات .

– أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات أفراد العينة من معلمي ومعلمات مدارس البنين ونظرائهم من مدارس البنات حول باقي مصادر التمويل الذاتي في مدارسهم ، وهو ما يدل على أن هناك تشابها كبيرا في واقع وظروف البيئة المدرسية بين مدارس البنين ومدارس البنات بشكل عام ، على الرغم من وجود بعض الاختلافات كما تبين في النقطتين السابقتين .

٣– المعوقات التي تحول دون تنويع مصادر التمويل الذاتي للمدراس الحكومية في مصر من وجهة نظر أفراد العينة :

تبين من تحليل البيانات المتعلقة بهذا المحور أن هناك مجموعة من المعوقات التي تحول دون تنويع مصادر التمويل الذاتي للمدارس ، كما يوضح الجدول التالي :

جدول (٥)

المعوقات التي تحول دون تنويع مصادر التمويل الذاتي للمدارس الحكومية في مصر من وجهة نظر أفراد العينة

م	المعوقـــــات	نعم	
		ك	%
١	اللوائح والأنظمة لا تسمح بالحصول على أموال غير المقررة للمدرسة	٩٧	٩٤,٢
٢	ضعف قناعة المدير بفكرة المدرسة المنتجة	٩١	٨٨,٣
٣	ضعف الإمكانيات المادية	٨٨	٨٥,٤

م	المعوقـــــات	نعم	
		ك	%
٤	الطلاب لا يحصلون على جزء من الأرباح	٧٣	٧٠,٩
٥	الأسر تمنع أبناءها من ممارسة الأنشطة خوفا من ضياع الوقت	٦١	٥٩,٢
٦	قلة القاعات التي يمكن ممارسة الأنشطة الطلابية فيها	٤٦	٤٤,٧
٧	المعلمون غير مؤهلين للإشراف على الأنشطة الطلابية	٢٨	٢٧,٢
٨	الافتقار للتبرعات من المجتمع المحلي	١٧	١٦,٥
	المجمـــــــــوع ٨X١٠٣ = ٨٢٤	**٥٠١**	**٦٠,٨**

يتبين من الجدول السابق ما يأتي :

- أن أكثر المعوقات التي تحول دون تنويع مصادر التمويل الذاتي للمدارس الحكومية في مصر (اللوائح والأنظمة لا تسمح بالحصول على أموال غير المقررة للمدرسة) في الترتيب الأول بنسبة (٩٧%) ، ولعل هذه النتيجة تعد تعبيرا عما تعانيه المدارس من الوقوع تحت البيروقراطية التي تكبل الكثير من الجهود نحو الانطلاق وقد يرتبط بذلك (ضعف قناعة المدير بفكرة المدرسة المنتجة) في الترتيب الثاني بنسبة (٩١%) ، وقد تعزى هذه النتيجة لإدراك مديري المدارس أنهم لن يستطيعوا تغيير الكثير في مدارسهم ، وبخاصة فيما يتعلق بإمكانية تدبير أموال غير التي يحصلون عليها من وزارة التربية والتعليم ، لأن هناك العديد من اللوائح التي تقيد أفكارهم نحو التطوير ، وبالتالي تعاني المدارس من (ضعف الإمكانيات المادية) الذي جاء في الترتيب الثالث من بين المعوقات ، بنسبة (٨٨%) .

- أن الطلاب وأسرهم قد يمثلون عائقا أمام تنويع مصادر التعليم الذاتي في المدارس ، فلأن (الطلاب لا يحصلون على جزء من الأرباح) نتيجة ما يقومون به من جهد وما يتكلفونه من ماديات ، مما يجعلهم عازفين عن المشاركة في مثل هذه الأنشطة كما أن (الأسر تمنع أبناءها من ممارسة الأنشطة خوفا من ضياع الوقت) ، وذلك من قبيل الرغبة في تفرغ الأبناء للدراسة والمذاكرة ، ومن ثم لا يكون أمام الأبناء سوى الابتعاد عن ممارسة أي نشاط يمكن أن يسهم في تنويع مصادر التمويل الذاتي لمدارسهم .
- تأتي مجموعة من المعوقات بمعدل أقل من المتوسط تتمثل في (قلة القاعات التي يمكن ممارسة الأنشطة الطلابية فيها) بنسبة (٤٤,٧%) ، (المعلمون غير مؤهلين للإشراف على الأنشطة الطلابية) بنسبة (٢٧,٢%) ، (الافتقار للتبرعات من المجتمع المحلي) بنسبة (١٦,٥%) ، وهي معوقات تدل على إغفال المدارس أمورا تحول دون تنويع مصادر التمويل الذاتي ، منها أهمال البنية الأساسية المتمثلة في بناء قاعات وفصول كافية ، والعمل على تدريب وتأهيل المعلمين ليتحملوا مسئولياتهم في الإشراف على الأنشطة الطلابية على اختلاف أنواعها ، والقصور في القيام بدورها في إيجاد جسور من التواصل مع المجتمع المحلي ، بحيث يتم تشجيعه على التبرع لصالح المدارس

٤- دلالة الفروق بين استجابات أفراد العينة في مدارس المرحلة الثانوية بنين ونظرائهم في مدارس البنات حول المعوقات التي تحول دون مصادر التمويل الذاتي للمدارس الحكومية :

تبين من تحليل البيانات أن الفروق بين استجابات أفراد العينة في مدارس المرحلة الثانوية بنين ونظرائهم في مدارس البنات حول المعوقات التي تحول دون تنويع مصادر التمويل الذاتي للمدارس الحكومية غير دالة إحصائيا ، وهو ما توضحه استجابات أفراد العينة في الجدول التالي :

جدول (٦)

دلالة الفروق بين استجابات أفراد العينة في مدارس المرحلة الثانوية بنين ونظرائهم في مدارس البنات حول المعوقات التي تحول دون مصادر التمويل الذاتي للمدارس الحكومية

م	المعوقـــــات	أفراد العينة من مدارس البنين		أفراد العينة من مدارس البنات		كا٢	مستوى الدلالة	دال / غير دال
		ك	%	ك	%			
١	اللوائح والأنظمة لا تسمح بالحصول على أموال غير المقررة للمدرسة	٥٥	٩٦,٥	٤٢	٩١,٣	٠,١٤٣٩	٠,٣٠	غير دال
٢	ضعف قناعة مدير المدرسة بفكرة المدرسة المنتجة	٥١	٨٩,٥	٤٠	٨٦,٩	٠,٠٣٨٣	٠,٩٠	غير دال
٣	ضعف الإمكانيات المادية	٤٩	٨٥,٩	٣٩	٨٤,٨	٠,٠٠٧٠	٠,٩٥	غير دال
٤	الطلاب لا يحصلون على جزء من الأرباح	٣٨	٦٦,٧	٣٥	٧٦,١	,٦١٨٧	٠,٥٠	غير دال
٥	الأسر تمنع أبنائها من ممارسة الأنشطة خوفا من ضياع الوقت	٣٢	٥٦,١	٢٩	٦٣,٠	٠,٣٩٩٧	٠,٧٠	غير دال
٦	قلة القاعات التي يمكن ممارسة الأنشطة الطلابية فيها	٢٦	٤٥,٦	٢٠	٤٣,٥	٠,٠٤٩٤	٠,٩٠	غير دال
٧	المعلمون غير مؤهلون للإشراف على الأنشطة الطلابية	١٦	٢٨,١	١٢	٢٦,١	٠,٠٧٣٨	٠,٨٠	غير دال
٨	الافتقار للتبرعات من المجتمع المحلي	١٠	١٧,٥	٧	١٥,٢	٠,١٦١٧	٠,٧٠	غير دال
	المجمـــــــوع	٢٨١	٦١,٦	٢٢٠	**٥٩,٨**	٠,٠٢٦٦	٠,٩٠	غير دال

يوضح الجدول السابق ما يلي :

- أنه ليست هناك فروقا ذات دلالة إحصائية بين استجابات أفراد العينة من المعلمين والمعلمات في مدارس البنين ونظرائهم في مدارس البنات حول أي من المعوقات التي تحول دون تنويع مصادر التمويل الذاتي للمدارس الحكومية في مصر ، حيث بلغت استجاباتهما حول (هام) ٦١,٦% ، ٥٩,٨% على الترتيب ، وبتطبيق معادلة كا٢ لمعرفة دلالة الفروق بين النسبتين ، تبين أن قيمتها تساوي ٠,٠٢٦٦ ، وبالكشف عن هذه القيمة في الجداول الإحصائية تبين أنها تساوي ٠,٩٠ ، وهي نتيجة تدل على أنه لا فروق دالة إحصائيا بين الاستجابتين .
- جاءت استجابات أفراد العينة حول كل المعوقات لصالح أفراد عينة الدراسة في مدارس البنين ، عدا معوقين جاءا لصالح أفراد عينة الدراسة في مدارس البنات ، وهما (الطلاب لا يحصلون على جزء من الأرباح) ، (الأسر تمنع أبناءها من ممارسة الأنشطة خوفا من ضياع الوقت) ، وربما يكون ذلك تعبيرا عن أن الطالبات – وهن اللائي يمكنهن ممارسة الأنشطة في مدارسهن بشكل أكبر – يعزفن عنها ، نظرا لتجاهل المدارس منحهن جزءا من أرباح عائد الأنشطة التي يقمن بها ، نظرا لاعتبار ذلك إهدارا لجهودهما ، وتقليلا من شأنهما ، كما أن الأسر ربما تمنع بناتها الطالبات من ممارسة تلك الأنشطة خوفا عليهن من أن يضطررن للبقاء في المدارس لأوقات متأخرة ، يمكن أن يعرضهن للعديد من المشكلات في الشارع إذا ما عدن إلى بيوتهن فرادى .

خامسا : مقترحات لتنويع مصادر التمويل الذاتي للمدارس الحكومية في مصر

من المؤكد أن المدرسة تلعب دوراً مهماً ورئيسا في استجابتها لمتطلبات التعليم ، وخصوصاً فيما يتعلق في تفعيلها للأنشطة الطلابية في كافة المراحل ، مما يؤدي إلى تحقيقها لأهداف العملية التعليمية ، كما أن تفعيل دور الأنشطة الطلابية ليست عملية ترفيهية فحسب ، بل هي عملية تتطلب جهودا متميزة من كافة العاملين في المدرسة .

لقد أصبح التحدي الاقتصادي في مجال التعليم هاجسا يؤرق العديد من الدول المتقدمة منها والنامية ، وعلى الرغم من أن الاستثمار في التعليم هو أفضل استثمار ، وأن تنمية العقول يعد صمام الأمان للمجتمعات لتحافظ علي مورثها الحضاري

ومكتسباتها من جانب، والانطلاق إلي مصاف الدول المتقدمة من جانب آخر، إلا أن ذلك لن يتحقق دون مقابل ودون تضحيات اقتصادية كبيرة ، فالدول تحتاج إلي صرف مبالغ كبيرة علي التعليم وعلي توفير مباني مدرسية مجهزة بأحدث ما توصلت إليه تكنولوجيات التعليم والتعلم .

من المعروف أنـه لا يمكن أن توجـد مدرسة متميزة دون أن تكون قياداتها متميزة تستطيع استخدام الأموال المخصصة دون تبديد أو خسارة بصورة تؤدي إلى تحقيق الأهداف المنشودة ، وتحقيق العدالة والتكافؤ في توزيع الخدمات التعليمية ، ومن ثم يمكن تحقيق الجودة لكل عناصر العملية التعليمية بما فيها الطالب والأنشطة ، ومن ثم البحث عن مصادر بديلة لتحقيق تلك الجودة ، وأن تحول مدارسها – مهما كان مستواها – إلى مدرسة ناجحة ومتميزة ، والسعي نحو إيجاد بدائل لتمويله وتطوير أساليب الاستثمار فيه وفق أسس ومعايير محددة تستهدف رفع كفاءة العملية التعليمية في مدارسهم .

ومما يشجع على أن تكون المدرسة بيئة استثمارية هو أن تتمتع بالاستقلالية ، والتي يقصد بها التحرر المالي والإداري من قيـود اللوائح والقوانيـن المقيدة لأداء المدارس الحكومية ، وانتقال مسئوليتها إلى أفراد مؤسسين ، وأن تكون هناك هيئة رسمية مانحة للدعم المالي ، وجهـة حكوميـة مانحـة لعقد صلاحية العمل ، بالإضافة لأكاديميين ومدراء ومعلمين ، على أن ترتبط هذه الجهات بعقد شراكة ، ونظام محاسبية وضمانات جودة المخرجات التعليمية متفق عليها ، ويفترض أن يتضمن عقد الشراكة تفاصيل عما يلي : أهداف المدرسة ، الإمكانات المتاحة ، برامج المدرسة ، طرق قياس الإنجاز والتقييم .

فعلى المدرسة الاهتمام بالتمويل الذاتي ، لمعالجة نقص التمويل ، وبحيث تكون قادرة على توفير موارد عن طريق نشاطاتها ، ويعطيها إمكانية التصرف فيها دون التقييد بقواعد الصرف المحددة بقانون الموازنة التي تفرضها وزارة التربية والتعليم.

ويمكن للمدرسة أن تستثمر المبنى المدرسي في الصيف ، فمما يلاحظ على مدارسنا أنه لا يتم استغلالها إلا في فترات محددة فقط ، في الفترة التي يتواجد فيها الطلبة أثناء العام الدراسي ، وهناك حوالي شهرين لا يتم استغلال معظم تلك الأبنية في شيء ، وبالتالي تصبح معرضة في بعض الأحيان إلي الإهمال والتخريب ، ويمكن أن يحسب مدى الاستفادة القصوى من المباني المدرسية عن طريق قسمة الوقت المستغل علي الوقت الممكن نظريا استغلال المبني وضربة في مائة ، وتتجلى مظاهر الاستثمار الخاصة بالمبنى المدرسي في الأنشطة التالية :

- إعادة النظر في توزيع المخصصات المالية ، فمن غير المنطقي عدم وجود تمويل لتعيين معلمين بالأجر لسد العجز في المدارس والتخصصات المختلفة.
- التدريب المستمر لأعضاء الجهاز الإداري على عملية صنع واتخاذ القرارات المرتبطة بترشيد النفقات التعليمية والإدارية .
- تفعيل دور مجالس الأمناء والشراكة مع المجتمعات المحلية في النهوض بعملية تمويل ومتابعة تنفيذ الخطط التعليمية بعيدًا عن الشعارات والشكليات.
- تحصيل مبالغ محددة في صورة دامغات أو غير ذلك من التعليم الخاص لصالح التعليم العام مع تحديد أوجه أنفاقها عن طريق لجان حكومية وشعبية وإخضاعها لمعايير موضوعية لتذهب هذه الأموال لتحسين التعليم العام .

لذا يجب دعم فكرة المدرسة المنتجة ، وتحويلها إلى وحدات منتجة لدعم العملية التعليمية وتوفير مصادر للتمويل، وتحقيق المزيد من ارتباط الطالب بمدرسته وزيادة انتمائه لها مما يؤدي إلى نتائج إيجابية تنعكس على كل من الطالب والعملية التعليمية ذاتها.

- أن ينقل التدريب والنمو المهني من خارج المدرسة لداخلها ، فتكون المدرسة محطة التدريب المهنية الأساسية والنمو المهني للجميع (معلمين وطلاب).
- التأكيد على التوجه نحو تعزيز الشراكة وربط المدارس مع المجتمع، والتغلب على الحواجز التي تعزل المدارس عن بيئتها المحلية .

- الفعاليات الثقافية والاجتماعية : كالمحاضرات العامة ، والأمسيات الثقافية والاجتماعية ، والاحتفال بالمناسبات المختلفة ، وبخاصة أن بعض المدارس بها مسارح كبيرة يمكن استيعاب عدد كبير من الأشخاص فيها ، ويتم تحديد مبلغ مالي لاستغلال قاعات وفصول المدرسة يذهب ريعه للمدرسة نفسها.
- خدمات التعليم المستمر: مثل تعليم اللغات الأجنبية لطالبيها ، وبخاصة اللغة الانجليزية ، أو تعليم اللغة العربية ، وهذه الفعاليات أيضا تكون مدفوعة الأجر.
- التعليم ما قبل المدرسي : فيمكن تهيئة الطلاب الذين من المتوقع أن ينضموا إلي سلك التعليم لأول مرة إلي المدرسة في فترة الصيف لتعليمهم مبادئ القراءة والكتابة ويكون الالتحاق بهذه البرامج اختياريا مع دفع رسوم رمزية لذلك.
- الأنشطة الشبابية والرياضية : كإقامة الدورات الرياضية في ملاعب المدرسة والمعسكرات الصيفية وغيرها، حيث توجد في بعض المدارس ملاعب مجهزة لأنواع مختلفة من الأنشطة الرياضية مبنية علي مواصفات رياضية محددة ، ويتم تحديد مبلغ مالي لاستغلال مثل هذه الملاعب .
- مصادر معلومات ومكتبات مجتمعية : حيث يمكن فتح أبواب المدارس لطالبي المعرفة في ساعات معينة مقابل أجر مالي بسيط للاستفادة من مكتبات المدارس ومراكز مصادر التعلم فيها .
- الأنشطة الصحية والترويحية : كإقامة المعارض الصحية والاستهلاكية ، فبعض المدارس بها قاعات وساحات كبيرة يمكن الاستفادة منها في تقديم خدمات الترويج لبعض الأمور ذات الأهمية للمجمع كالصحة والسلامة المرورية وغيرها.
- خدمات التدريب للطلبة : يمكن استغلال المباني المدرسية أيضا لتدريب الطلبة علي بعض المهارات الفنية بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المحلي عن طريق عقد ورش متخصصة في مجالات تعزز اهتماماتهم العلمية والشخصية ، كتعليم النجارة والميكانيكا والإسعافات الأولية والخياطة والتطريز والخزف وغيرها من المهارات ، ويمكن تعزيز

الجانب الأكاديمي في هذه المهارات لربط التطبيق بالمعرفة ، ويكون الالتحاق اختياريا وبرسوم معينة.

كما يجب على المدرسة أن تتبنى مفهوم (المدرسة المنتجة) ، على أن تساعدها في ذلك إدارات التعليم ، ويمكن استخلاص أهداف المدرسة المنتجة في التالي :

- نشر الفكر الجماعي ، والتأكيد على أهميته لتحقيق المشاركة المجتمعية ، والاهتمام بالمشروعات الخدمية مع الالتزام بالأحكام المتعلقة بها.
- تحقيق الربط بين النظرية والتطبيق (التعليم بالعمل) من خلال ربط المناهج الدراسية بالبيئة المحلية واحتياجات المجتمع .
- خلق جيل مبدع ومبتكر من رجال الأعمال وأصحاب الفكر الصناعي والتجاري والزراعي الحديث ، وإكساب الطلاب مهارة عمل مشروع مدر للربح والقدرة على إدارته ، وعمل دراسات الجدوى للمشروعات وتنفيذها وتقديمها ومتابعتها دون انتظار الوظيفة الحكومية
- الاستفادة من الطاقات البشرية والمادية والمالية للمدرسة ، وتسليح الطلاب بالقدرات والخبرات العلمية للتعامل مع سوق العمل ومتطلباته ، وإعطاء الطلاب الثقة في قدراتهم على المبادرة والاعتماد على الذات.
- القضاء على الفجوة بين المدرسة وسوق العمل وكذلك الفجوة بين المدرسة والبيئة المحيطة بها ، وتوفير موارد ذاتية للمدرسة تسهم في تطويرها ، وإجراء بعض الإصلاحات الأساسية ، وشراء بعض الأجهزة ، ومنح حوافز للقائمين على المشروع.
- تنمية مهارات وقدرات استشراف المستقبل ومهارات التفكير وحل المشكلات بطريقة واقعية ، وإكسابهم قيم التخطيط والتنظيم والدقة والأمانة واحترام جهد الآخرين والشجاعة في مواجهة الصعاب والإبداع والابتكار والتفكير في العواقب تقدير الربح والاستعداد لتقبل الخسارة.
- معالجة مشاكل عمالة الأطفال والتسرب الدراسي بطريقة عملية وغير تقليدية.
- الإسهام في بلورة الميول المهنية للطلاب ، والتعرف على اتجاهاتهم بطرق علمية.

المراجـــع

أولا : المراجع العربية :

١- أبو خليل ، محمد إبراهيم (٢٠١٠) : فاعلية الإنفاق الحكومي على التعليم قبل الجامعي في مصر وسبل ترشيده ، **مجلة كلية التربية** ، مج ٣ ، العدد ٢٠ ، جامعة الأسكندرية .

٢- أبو عمة ، عبد الرحمن محمد (٢٠٠٠) : **التعلم العالى فى بريطانيا** ، مكتب التربية العربى لدول الخليج ، الرياض .

٣- أحمد ، عبد اللطيف محمود (١٩٩٣) : **تنوع مصادر تمويل التعليم .. دراسة مقارنة** ، المركز القومي للبحوث التربوي والتنمية ، القاهرة .

٤- أخضر ، أروى بنت علي عبد الله (٢٠١٠) : تصور مقترح نحو تطبيق المدارس المنتجة في مدارس التعليم العام بالمملكة العربية السعودية ، **مجلة التوثيق التربوي** ، العدد ٥٤ ، المملكة العربية السعودية .

٥- بدران ، شبل (٢٠٠١) : **التربية المقارنة .. دراسات فى نظم التعليم** ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية .

٦- الحارثي ، خالد بن ثابت العرابي (١٤٣٤هـ) : **طرق التمويل البديلة للتعليم العالي الأهلي السعودي في ظل تحديات العولمة** ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية التربية ، جامعة أم القرى ، المملكة العربية السعودية .

٧- الحارثي ، عائشة بنت سالم ، وأمبوسعيدي ، عبد الله بن خميس (٢٠١٠) : الاستثمار في المباني المدرسية في الصيف ، رؤية مقترحة ، **مجلة رسالة التربية** ، ع (٢٩) ، سلطنة عمان.

٨- حسين ، خالد منصور غريب (٢٠١١) : التمويل الذاتي مدخلاً لدعم تمويل التعليم الجامعي الحكومي في مصر ، **مجلة البحث العلمي في التربية** ، مج ٣ ، ع ١٢ ، القاهرة

٩- حسين ، خالد منصور غريب (٢٠١١) : بدائل لتمويل التعليم الجامعي الحكومي المصري في ضوء خبرات بعض الدول ، **مجلة التربية** ، مج ١٤ ، ع٣٢ ، القاهرة.

١٠- خلف ، فليح حسن (٢٠٠٧) : **اقتصاديات التعليم وتخطيطه** ، عمان ، الأردن ، جدارا للكتاب العالمي ، وأربد ، عالم الكتب الحديث ، الأردن .

١١- الذبياني ، محمد عودة (٢٠١١) : مستقبل التعليم المدرسي في البلدان العربية في ضوء معطيات القرن الواحد والعشرين (تصور مقترح) ، **المجلة التربوية** ، مج ٢٥ ، ع ٩٨، الكويت.

١٢- رفاعي ، عقيل محمود محمود (٢٠٠٨) : **تطوير التعليم العام وتمويله دراسات مقارنة** ، دار الجامعة الجديدة ، القاهرة.

١٣- الزنفلي ، أحمد محمود (٢٠٠٩) : **الأبنية المدرسية وكفاءة النظام التعليمي** ، دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع ، كفر الشيخ.

١٤- ستراك ، رياض بدري (٢٠٠٨) : **تخطيط التعليم واقتصادياته** ، دار إثراء للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن.

١٥- سليم ، علا إبراهيم (١٤٢٥هـ) : **مصادر مقترحة لتمويل التعليم العالي الأهلي بالمملكة العربية السعودية** ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، جامعة أم القرى ، مكة

١٦- السليمي ، يحيى بن سعود (٢٠١٠) : اقتصاديات التعليم في النظم التربوية ، **مجلة رسالة التربية** ، ع ٢٩ ، سلطنة عمان .

١٧- السيد ، فؤاد البهي (١٩٧٩) : **علم النفس الإحصائي وقياس العقل البشري** ، ط٣ ، دار الفكر العربي ، القاهرة .

١٨- شعبان ، منال أحمد حسن (٢٠١٢) : **الشراكة بين القطاعين العام والخاص في التعليم المصري ومعوقات تطبيقها** ، مجلة كلية التربية ، مج ١، جامعة المنصورة

١٩- عبيدات ، ذوقان وآخرون (١٩٩٨) : **البحث العلمي " مفهومه وأدواته وأساليبه "** ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، عمان .

٢٠- العتيبي ، فهد بن عباس (١٤٢٥هـ) : **إسهام القطاع الخاص في تمويل التعليم العام بالمملكة العربية السعودية** ، رسالة دكتوراه (غير منشورة) ، جامعة الملك سعود ، كلية التربية ، المملكة العربية السعودية.

٢١- العتيبي ، منير بن منطي(١٤٢٥هـ) : **تمويل مؤسسات التعليم العالي في دول الخليج العربي بين الجهود الذاتية والالتزام لمجتمعي** ، المجلة السعودية للتعليم العالي ، ع٢ ، جامعة الملك سعود ، الرياض .

٢٢- العجمي ، محمد حسنين.(٢٠٠٨م).**الإدارة والتخطيط التربوي "النظرية والتطبيق"**، ط١ ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن .

٢٣- العربي ، أشرف ، وفهيم ، ياسمين ، سامي ، نهي ، وآخرون : (٢٠١١) : **مقارنة لتمويل التعليم العالي في ست دول عربية** ، (في) : أحمد جلال وطاهر كنعان ، منشورات المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات بالاشتراك مع منتدى البحوث الاقتصادية ، القاهرة .

٢٤- العساف ، صالح بن حمد (٢٠١٠) : **مدخل إلى البحث في العلوم السلوكية** ، دار الزهراء ، الرياض .

٢٥- العليمات ، عبد الله (٢٠١٠) : **استراتيجية مقترحة لحل مشكلات التمويل في الجامعات الحكومية الأردنية ومقارنتها بالتمويل في الجامعات الخاصة** ، المؤتمر العربي الثالث (الجامعات العربية : التحديات والآفاق) ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، القاهرة .

٢٦- عوض الله،عصام الدين برير آدم (٢٠١٣) : **جودة التعليم وأهداف الألفية الثالثة للتنمية** ، (ط٢) ، دار الكتاب الجامعي ، العين ، دولة الإمارات العربية المتحدة.

٢٧- فضل الله، محمد رجب (٢٠٠٩) : **استقلالية المدارس (رؤية تربوية لمستقبل أفضل لمدارسنا الحكومية)** ، المؤتمر العلمي السنوي الثاني لكلية التربية ببورسعيد (مدرسة المستقبل – الواقع والمأمول) ، مج١ ، بورسعيد .

٢٨- المالكي ، عبد الله بن محمد بن صالح (٢٠١٣) : بدائل تمويل التعليم العالي الحكومي في المملكة العربية السعودية ، **المجلة السعودية للتعليم العالي** ،ع ١٠ ، الرياض .

٢٩- مجاهد ، فائز ناصر على(٢٠١٠) : **تطوير مصادر تمويل التعليم العام بالجمهورية اليمنية في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة** ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية التربية ، قسم الإدارة والتخطيط التربوي ، جامعة صنعاء ، اليمن .

٣٠- نصار ، سامي محمد (١٩٩٨). : **تمويل التعليم في دول الخليج العربية .. رؤية مستقبلية** ، اجتماع تمويل التعليم في دول الخليج .

٣١- الهلالي ، الهلالي الشربيني (٢٠٠٧) : اتجاهات حديثة في تمويل التعليم ، **مجلة بحوث التربية النوعية** ، ع(٩) ، جلمعة بورسعيد .

٣٢- هندي ، عبد المعين سعد الدين (٢٠١٢) : **التحولات الاقتصادية وقضايا التربية المعاصرة** ، (ط٢) ، العلم والإيمان للنشر والتوزيع ، كفر الشيخ .

ثانيا : المراجع الأجنبية :

33- Bikasc , Sanyal (1998), Diversification of Sources and the Role of Privatization in financing higher education in the Arab Region , UNESCO regional of fice for Education in The Arab States , Arab regional Conference on Higher Education , Beirut , 2-5 March .

34- Clark, Kathleen.(2013), A public secondary school model to Access private-sector funding, A Dissertation Presented to Pepperdine University.

35- Hebel , Sara (2000), Virginia plan of fers fiscol stability , but the attached strings worrg college , chronicle of higher education , vol. 46, No.24 .

36- Heller , Donald , E (1997), Access to public higher education 1976 to 1994 : new evidence from an analysis of the states (higher education , tuition , financial aid , ED.A., Harvard university , Diss , abs ., int., vol.58 , No.5 .

37- Higham ; J.R.; Russil (1997), Explaining trends in interstate higher education finance : 1977 to 1996 . ph.D., illinons-state-university , Diss , Abs., int., vol58 , No. 3A .

38- Holtta , Seppo (1998), The funding of universities in Finland : Towards Goal Oriented Government Steering , European , journal of Education , vol.33 , No.1.

39- Kenen , M., Daivd (1994), the impact of reaganomics on state financing of public higher education , E.D.A.., university of Massachusetts , diss , abs., int., vol.55, No.3A .

40- Mernnda, Danielm Partnership (2011), A Decade of Growth and Change, The National Association Of Partners in Education.

41- United States General Accounting Office Report to Congressional Requesters September (2010), PUBLIC EDUCATION Commercial Activities in Schools .

(*) أسماء السادة محكمي أداة الدراسة :

– ا.د إميل فهمي حنا شنودة	قسم أصول التربية – كلية التربية – جامعة حلوان
– ا.د حمدان أحمد الغامدي	قسم الإدارة والإشراف التربوي– كليات الشرق العربي للدراسات العليا بالرياض
– أ.د عبد اللطيف محمود محمد	قسم أصول التربية – كلية التربية – جامعة حلوان
– ا.د ماهر محمد الجمال	قسم أصول التربية – كلية التربية – جامعة حلوان
– ا.د مصطفى عبد القادر زيادة	قسم أصول التربية – كلية التربية – جامعة عين شمس